

الاتحاد الجمركي العربي بين الواقع والتحديات: لبنان

Economic and Social Commission for Western Asia

قسم التكامل الإقليمي، شعبة التنمية الاقتصادية والتكامل
تشرين الأول أكتوبر 2017



UNITED NATIONS

الاسكوا

ESCWA

مقدمة

تنقسم هذه المحاضرة إلى جزئين:

- الجزء الأول سيتناول لمحة موجزة عن الوضع الاقتصادي و التجاري للبنان استنادا إلى أهم المؤشرات الاقتصادية و المعلومات و الأرقام المتوفرة لدينا
- أما الجزء الثاني سنعرض فيه النتائج المبدئية للدراسة التي تقوم الإسكوا بإعدادها عن السيناريوهات الخاصة بإطلاق الاتحاد الجمركي العربي من خلال تحديد التعرفة الجمركية الموحدة و تقييم تأثيرها على بعض المؤشرات الاقتصادية في لبنان

لمحة عن الاقتصاد اللبناني

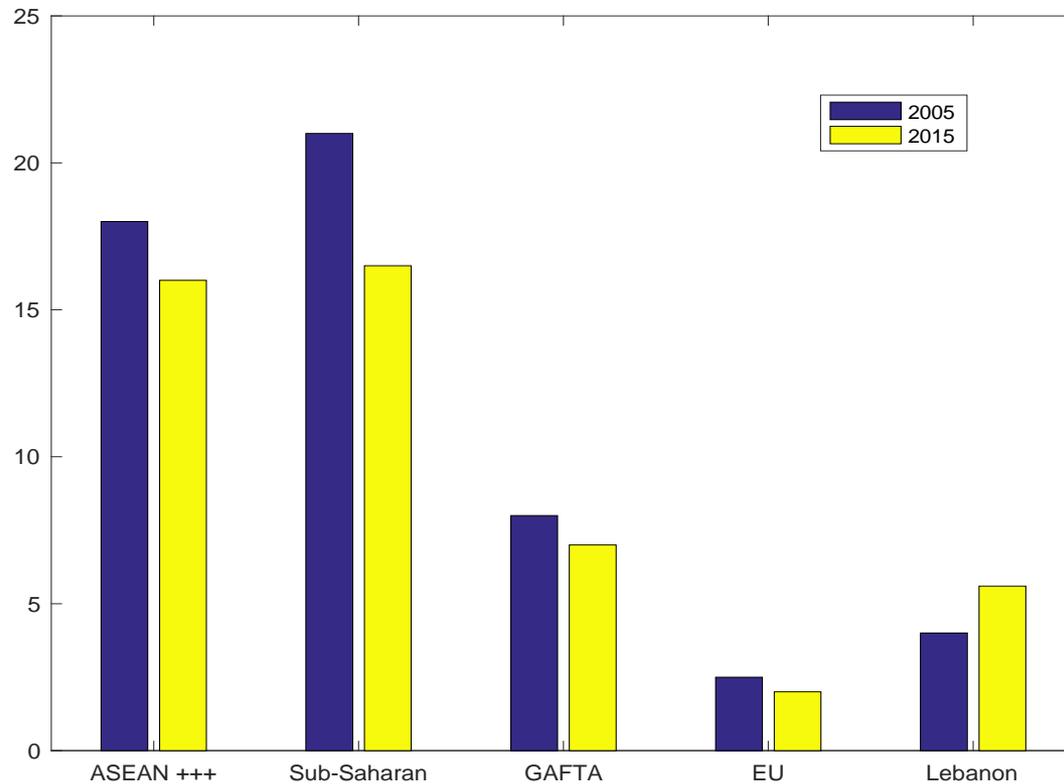
- أن الاقتصاد اللبناني اقتصاد حر يعتمد على المبادرة الفردية وانفتاح على العالم الخارجي مع تحرك مناسب للرساميل والعمالة. يستحوذ القطاع الخاص على أكثر من 75% من إجمالي أعمال الاقتصاد ويشغل رساميل في كل القطاعات الاقتصادية و يعتبر عماد الأبناء الاقتصادي.
- وبسبب الوضع الإقليمي والمحلي، واجه الاقتصاد اللبناني بعض التباطؤ منذ 2006. وانكمش النمو بسبب انخفاض الاستهلاك والرساميل المستثمرة فيه.
- لدى لبنان نظام سوق تجارية ذات قدرة تنافسية عالية وحررة وقوية تتيح له التقدم التجاري.
- الاقتصاد اللبناني هو خدماتي المنحى؛ قطاعات النمو الرئيسية تشمل الخدمات المصرفية والسياحة.
- لا توجد أي قيود على الصرف الأجنبي أو حركة رأس المال، كما تطبق السرية المصرفية بصرامة حادة.
- ليس هناك عمليا أي قيود على الاستثمارات الأجنبية.

التوقعات الاقتصادية

- وتبين دراساتنا الأخيرة لعام 2016-2017 أن اقتصاد لبنان ظل خاضعا، متأثرا جزئيا بالنزاع المسلح في العراق وفلسطين والجمهورية العربية السورية.
- وقد ساهم تراجع قطاع السياحة في ضعف التوسعات الاقتصادية في البلاد، مما أدى إلى إضعاف نموه في الطلب المحلي.
- واستنادا إلى توقعاتنا، استمر الوضع الشديد في ميزان المدفوعات مع عجز في الحساب الجاري بلغ نحو 19 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 (حوالي 9.6 مليار دولار)
- من المتوقع أن يظهر لبنان انتعاشا طفيفا في حالة ميزان المدفوعات في السنة المقبلة.
- ويقدر معدل النمو المتوقع لعام 2017 بنسبة 1.9 في المائة في لبنان، أي بزيادة طفيفة عن السنوات السابقة 2016 1.4 في المائة و 2015 1.3 في المائة

هيكل الاقتصاد اللبناني

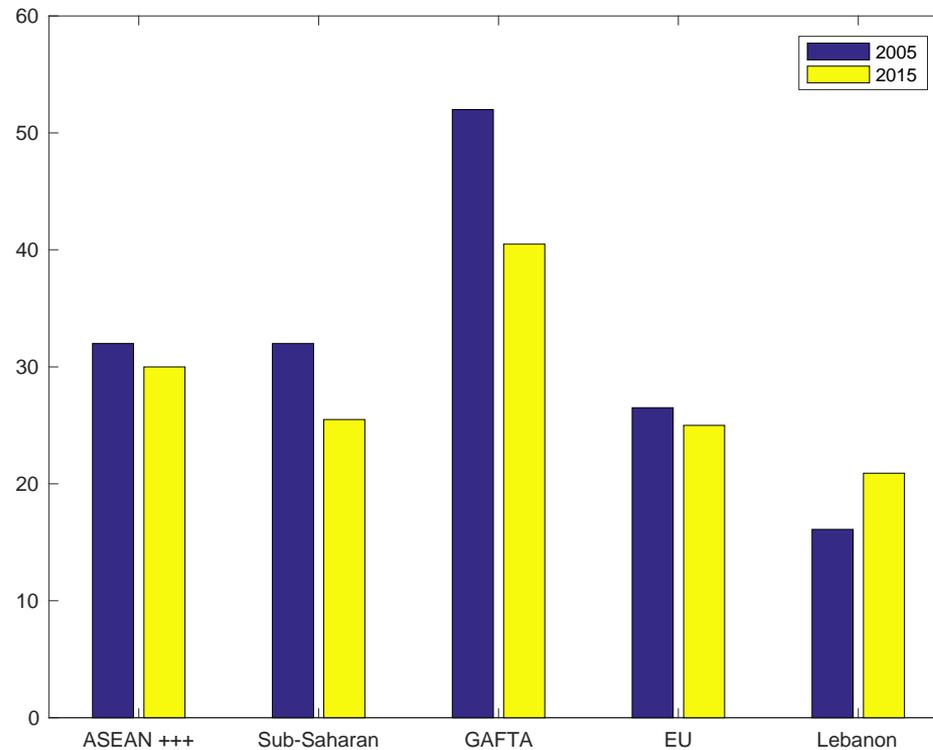
الزراعة، القيمة المضافة (% من الناتج المحلي الإجمالي) في الفترة 2005-2015



Source: WDI Database

هيكل الاقتصاد اللبناني (تابع)

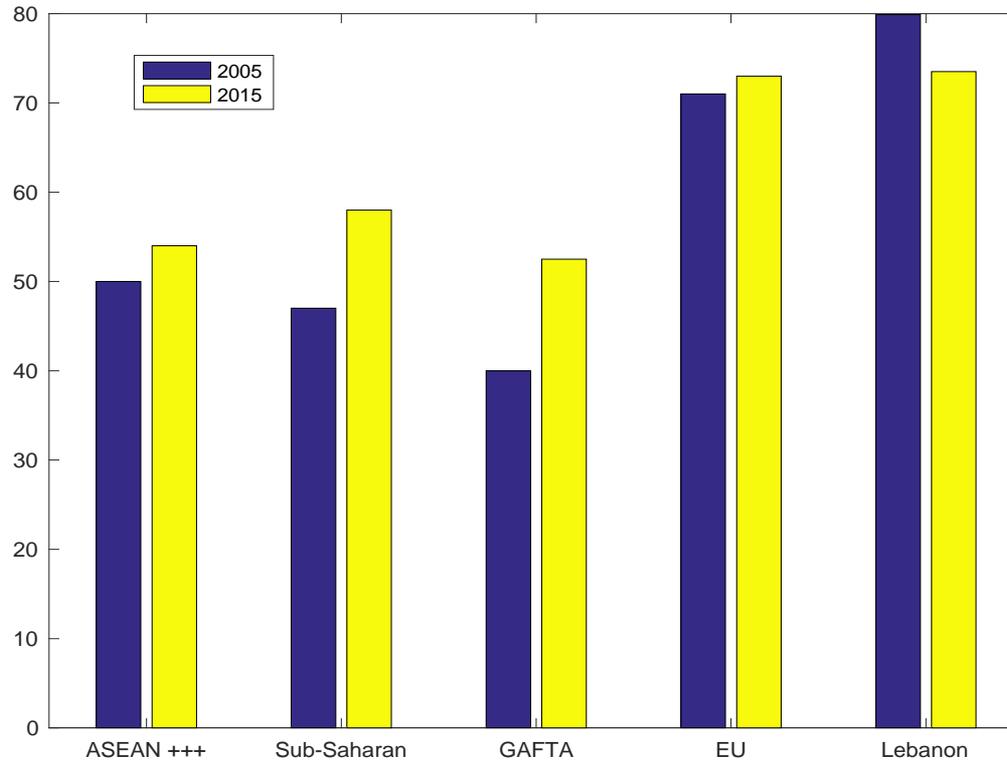
الصناعة، القيمة المضافة (% من الناتج المحلي الإجمالي) في الفترة 2005-2015



Source: WDI Database

هيكل الاقتصاد اللبناني (تابع)

الخدمات والقيمة المضافة (% من الناتج المحلي الإجمالي) في الفترة 2015-2005

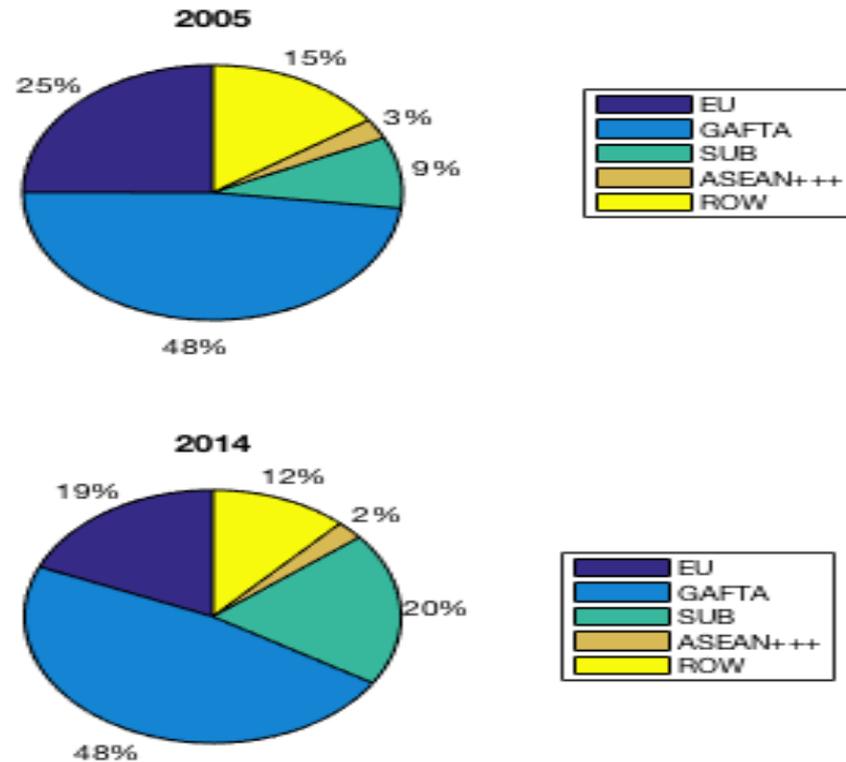


Source: WDI Database

الاتفاقيات التجارية

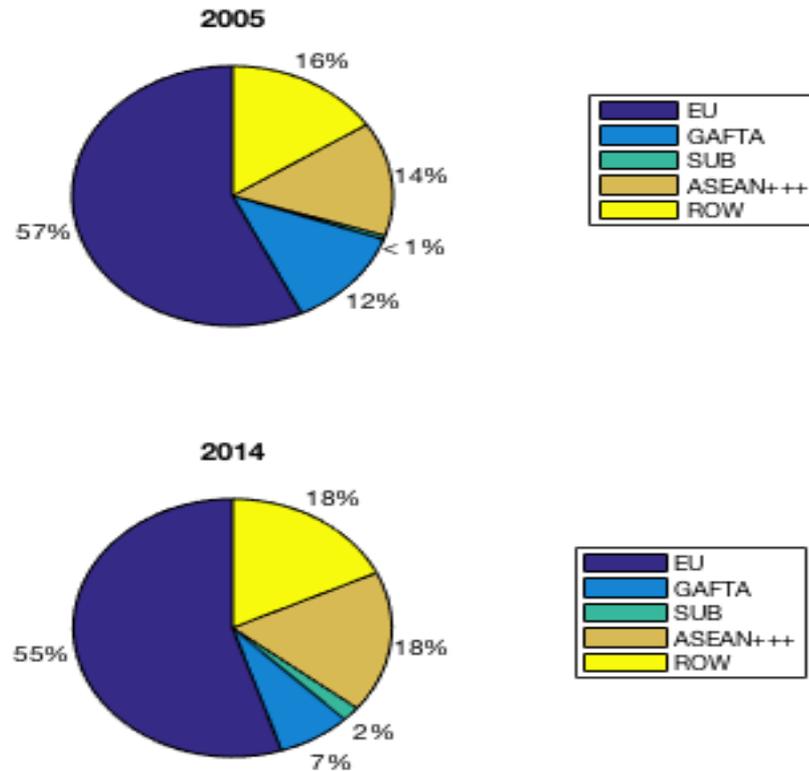
- لبنان دولة ذات نظام تجاري حر ومفتوح. وركزت الجهود الرامية إلى تحرير التجارة على الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التجارة العالمية، والعالم العربي.
- تم توقيع اتفاقيات التجارة الحرة مع الشركاء التجاريين الرئيسيين للبنان. وهي الاتحاد الأوروبي ودول رابطة التجارة الحرة الأوروبية (سويسرا وليختنشتاين والنرويج وأيسلندا) ودول مجلس التعاون الخليجي و قد حلت مكان الاتفاقيات التجارة الحرة الثنائية (FTAs) الموقعة مع الدول العربية اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) في يناير 2005 والتي تضم 18 دولة عربية من بينها لبنان.
- كما تم توقيع العديد من الاتفاقيات لتسهيل التجارية الثنائية مع بعض الدول الأخر اتفاقات الاستثمار الثنائية) والتي تمنح في معظمها الصادرات اللبنانية معاملة الدولة الأكثر تفضيلا (MFN) حسب قوانين منظمة التجارة العالمية.
- لا يزال لبنان يسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وذلك يستدعي دراسة دقيقة للفوائد والخسائر التي قد تترتب عن هذا الانضمام مع الأخذ بعين الاعتبار الاستراتيجية التنموية على المدى الطويل والتغييرات التي يتوجب على لبنان القيام بها على مستوى سياسته التجارية.
- ليس لدى لبنان اتفاقية تجارة حرة ولا معاهدة استثمار ثنائية مع الولايات المتحدة، على الرغم من أن البلدين وقعا في 1 ديسمبر 2006 اتفاقية إطار التجارة والاستثمار (TIFA)

توزيع الواردات اللبنانية للسلع حسب أهم المصادر في سنتي 2005-2014 (% من إجمالي الواردات)



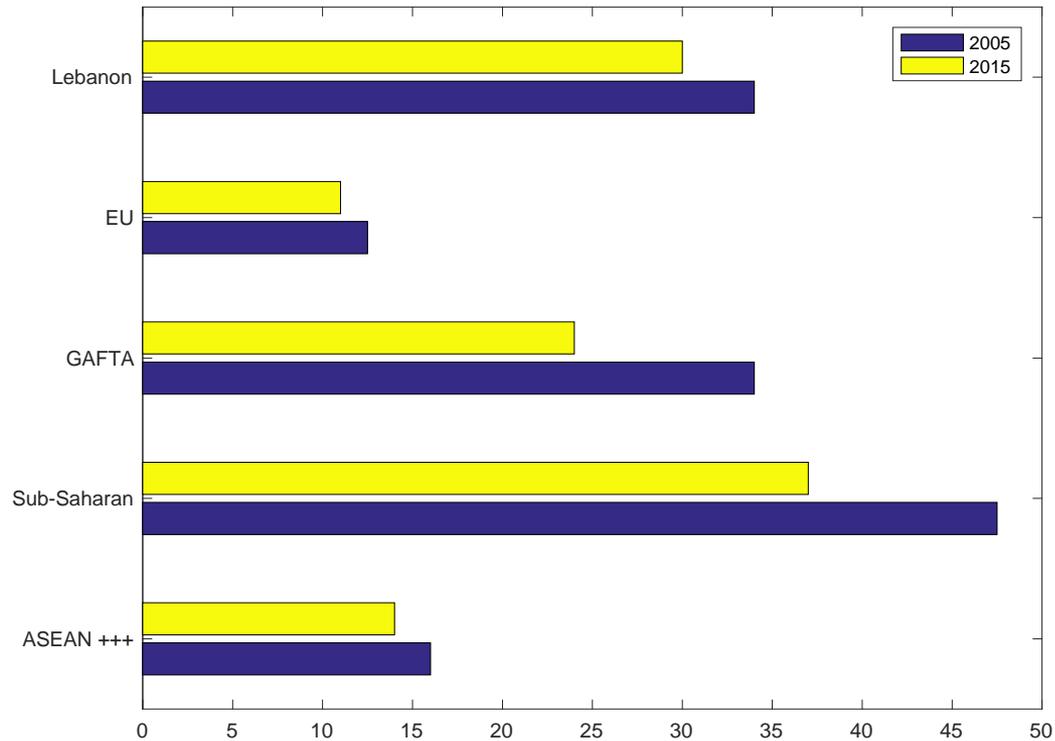
Source: WITS Database

توزيع الصادرات اللبنانية للسلع حسب الوجهة في سنتي 2005-2014 (% من إجمالي الصادرات)



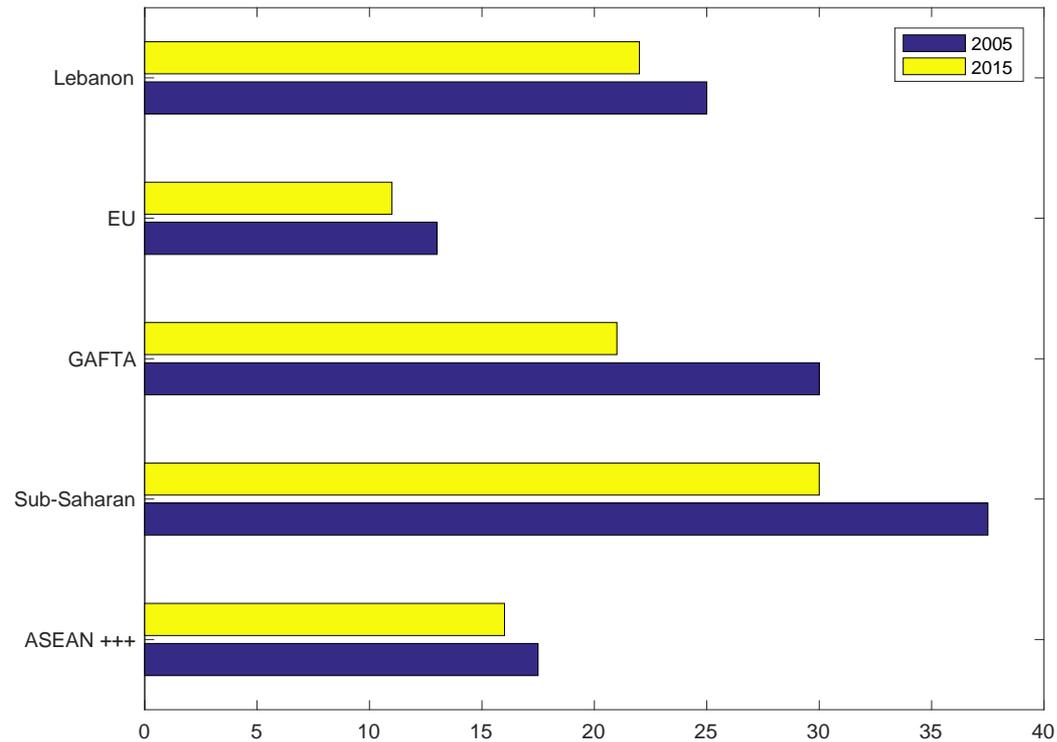
Source: WITS Database

المهلة (بالأيام) اللازمة لاستكمال عملية الاستيراد 2005-2015



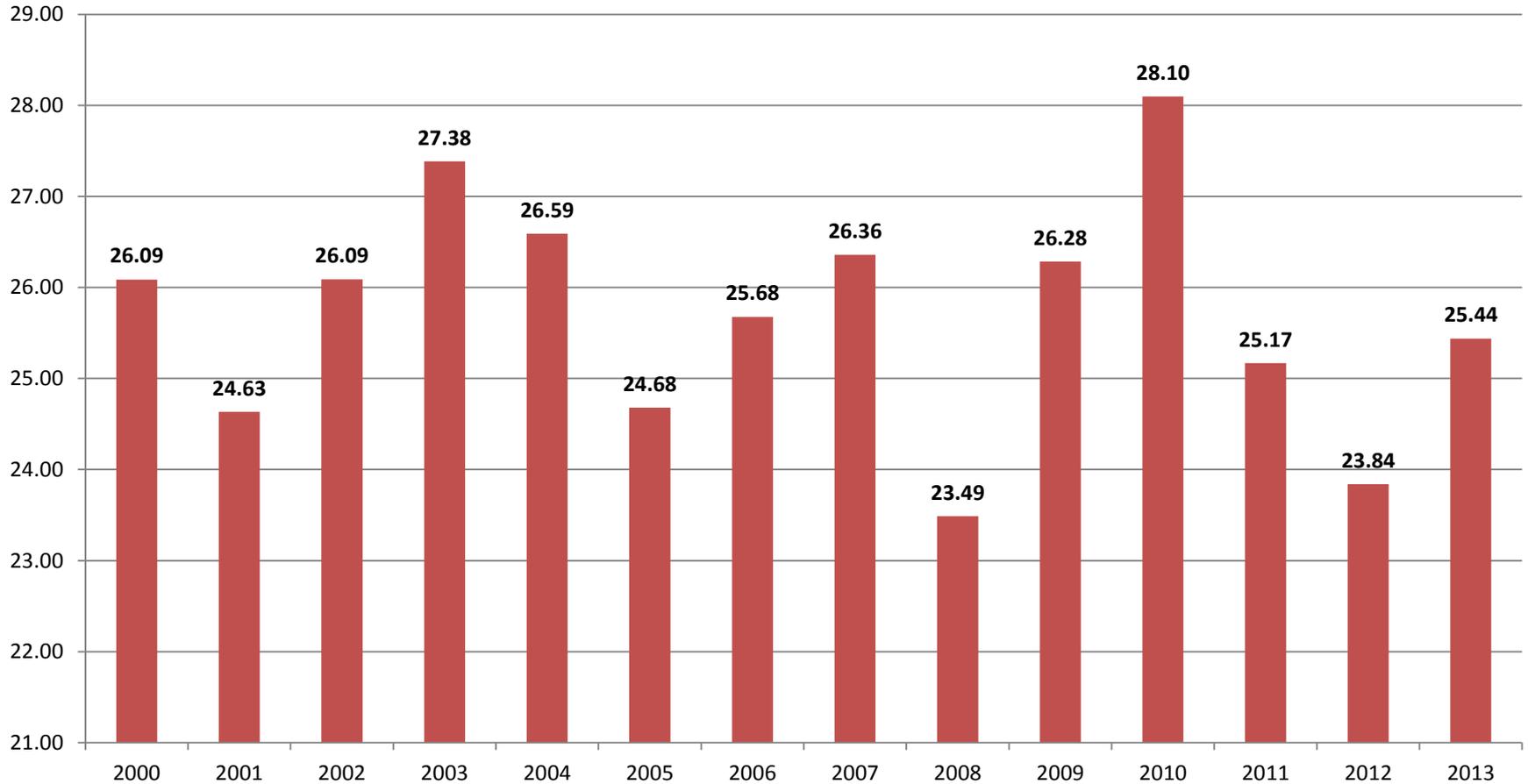
Source: WDI Database

المهلة (بالأيام) اللازمة لاستكمال عملية التصدير 2015-2005

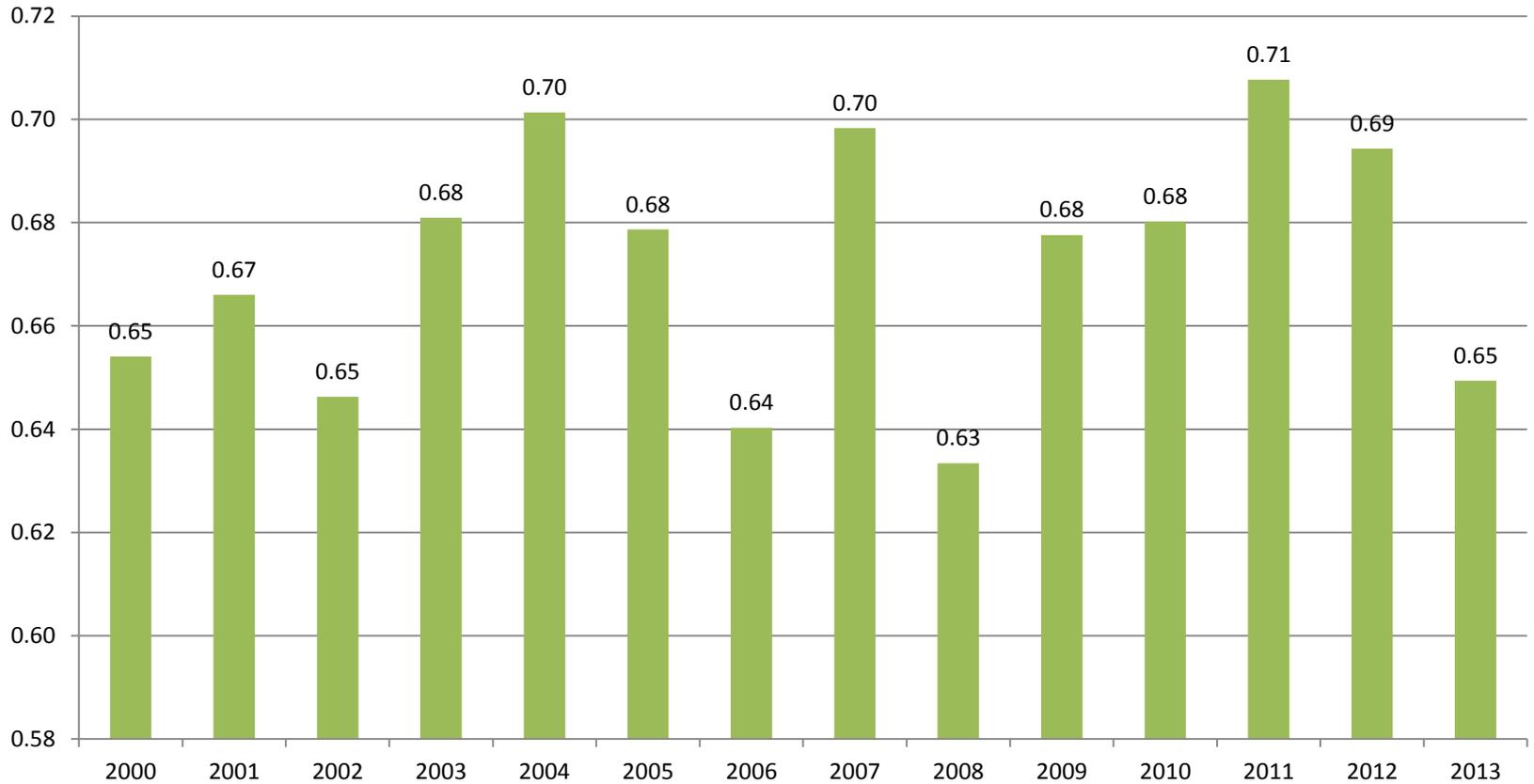


Source: WDI Database

تطور مؤشر التكامل الاقتصادي للبنان مع الدول العربية



تطور مؤشر التنوع السلعي للصادرات في لبنان



أهداف هذه الدراسة

- هناك العديد من التحديات والعقبات المالية التي تواجه تنفيذ الاتحاد الجمركي العربي. من القضايا التي نوقشت بشدة والتي تعوق إنجاز الاتحاد الجمركي العربي هي مسألة الاتفاق على التعريفية الخارجية المشتركة، وآليات جمع وتوزيع الإيرادات الجمركية وآليات تعويض خسائر الإيرادات العامة الناجمة عن انخفاض معدلات التعريفية الجمركية.
- بما أن لبنان من الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فإن المرحلة القادمة لتدعيم التكامل الاقتصادي العربي هي اطلاق الاتحاد الجمركي العربي والذي بدأت المفاوضات بشأنه منذ القمة الاقتصادية العربية الأولى بالكويت. (المهلة الزمنية الأولى لتنفيذه كانت سنة 2015)
- ولكن الى حد اعداد هذه الدراسة، لم تشهد هذه المفاوضات تطورا ملحوظا بما أنها ركزت اما على اعداد القانون الجمركي الموحد أو على تنسيق تصنيف السلع على المستويات الثامن أو العاشر
- ويبقى اختيار التعرفية الخارجية الموحدة أهم محور في أي مفاوضات لإقامة الاتحادات الجمركية وهو ما حاولت الاسكوا التركيز عليه في هذه المرحلة حتى تمكن الدول الأعضاء والراغبة في ذلك من تقييم بعض السيناريوهات المطروحة على اقتصاداتها.
- كما أن هذه المرحلة ستساعد في تطوير السياسات المالية الضرورية لتدعيم الأرباح المتوقعة وتقليص أي خسائر قد تنجم على المدى القصير والمتوسط.

النموذج

- تتميز نماذج التوازن العام بقدرتها على إجراء قياس دقيق لآثار كل سياسة جديدة مقارنة بسيناريو التطور العادي للاقتصاد. وبالتالي فهي تسمح أو تساعد على الإجابة على السؤال التالي:
 - كيف سيتطور الاقتصاد إذا اتخذت الحكومة سياسة اقتصادية محددة كتغيير التعريف الجمركية أو مستويات الضريبة على القيمة المضافة، إلخ.
- الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقييم التأثيرات الاقتصادية للسيناريوهات الخاصة بإطلاق الاتحاد الجمركي العربي من خلال تحديد التعرفة الخارجية الموحدة

السيناريوهات

تم اختيار أربعة سيناريوهات:

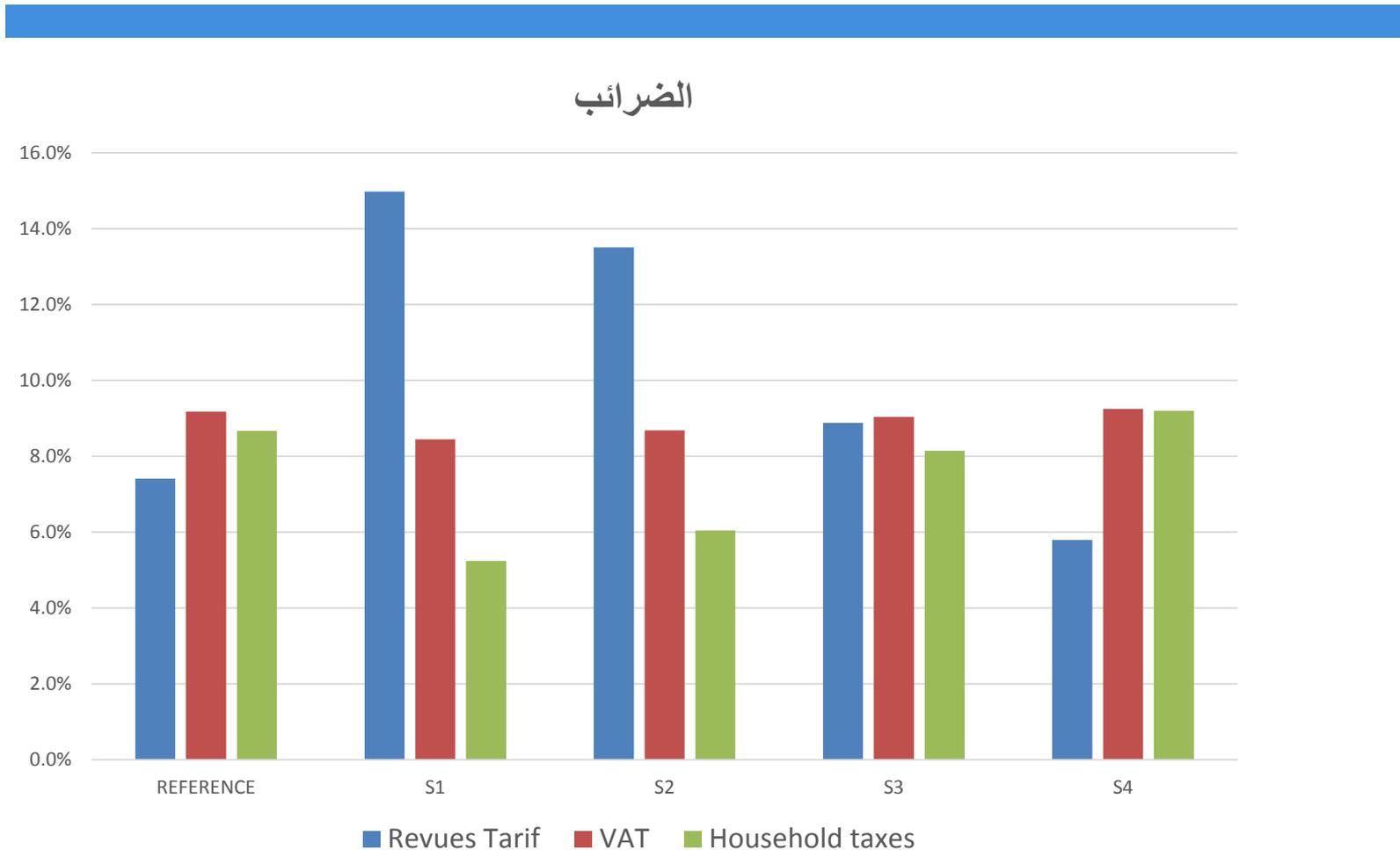
- الأول يتضمن ثلاث تعريفات جمركية للتعرفة الخارجية الموحدة (التعرفة 10٪ في 2018، والتعرفة 20٪ في 2019 والتعرفة 30٪ في عام 2020) تغطي جميع المنتجات المصنفة وفقا للمستوى الثاني من تصنيف المنتجات المنسق. (HS-2)
- ويفترض السيناريو الثاني شريحتين من التعرفة الخارجية الموحدة (التعرفة 11.1٪ في عام 2018 والتعرفة 20٪ في عام 2020) تغطيان أيضا جميع المنتجات.
- أما السيناريو الثالث فيفترض تعريفتين ولكن بمستويات أقل من المعدلين السابقين وهما 5 و 11.1٪.
- أما السيناريو الرابع وبالمقارنة مع السيناريو السابق فيفترض تعريفتين وهما 5 و 11.1٪ على جميع المنتجات ما عدا للمنتجات الزراعية والغذائية التي بقيت بدون تغيير.
- كما تم تطبيق هذه التعرفة الخارجية الموحدة على واردات لبنان من خارج الدول التي ترتبط معها باتفاقيات تجارة حرة كما ذكرنا سابقا.
- تم تطبيق هذه السيناريوهات باستخدام نموذج التوازن العام القياسي (CGE) المحسوب

الفرضيات

تم اعتماد فرضيات أساسية لغلق النموذج وهي:

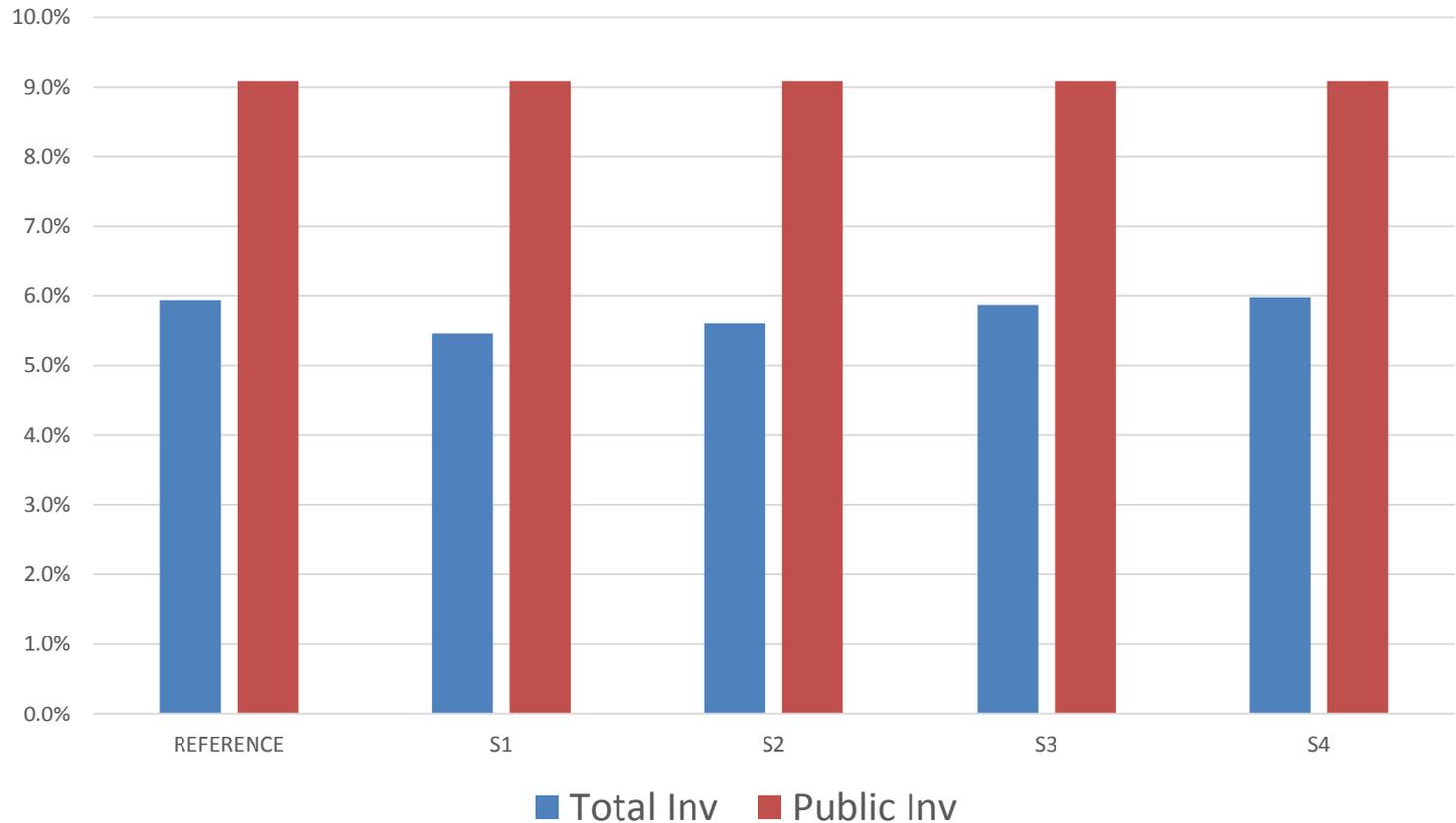
1. تحديد مستوى عجز الموازنة العامة خلال الفترة 2018-2025 اعتمادا على المستويات المسجلة في آخر سنة (2016) واعتماد الضريبة على الدخل كآلية لتحقيق هذا الهدف
2. تحديد مستوى عجز ميزان الدفعوات واعتماد سعر صرف متحرك لتحقيق هذا الهدف
3. اعتماد البطالة كآلية لتحقيق التوازن في سوق العمل
4. تم تطوير هذا النموذج اعتمادا على النسخة المتوفرة لمصفوفة الحسابات الاجتماعية للبنان لسنة 2011. كما تم بناء هذا النموذج ليوفر النتائج والتوقعات للفترة 2018-2025
5. هذه النتائج هي المبدئية فقط التي أخذت على بعض المؤشرات الاقتصادية و يمكن التوسع بها اذا ارتئيت الحاجة. سنقوم بعرضها لهدف هذه الورشة و لا عطائكم لمحة عن نوع المساعدة التقنية التي تقدمها الإسكوا للدول الأعضاء

تبرز الأشكال التالية المعدل الوسط لتطور كل المؤشرات للفترة 2018-2025.



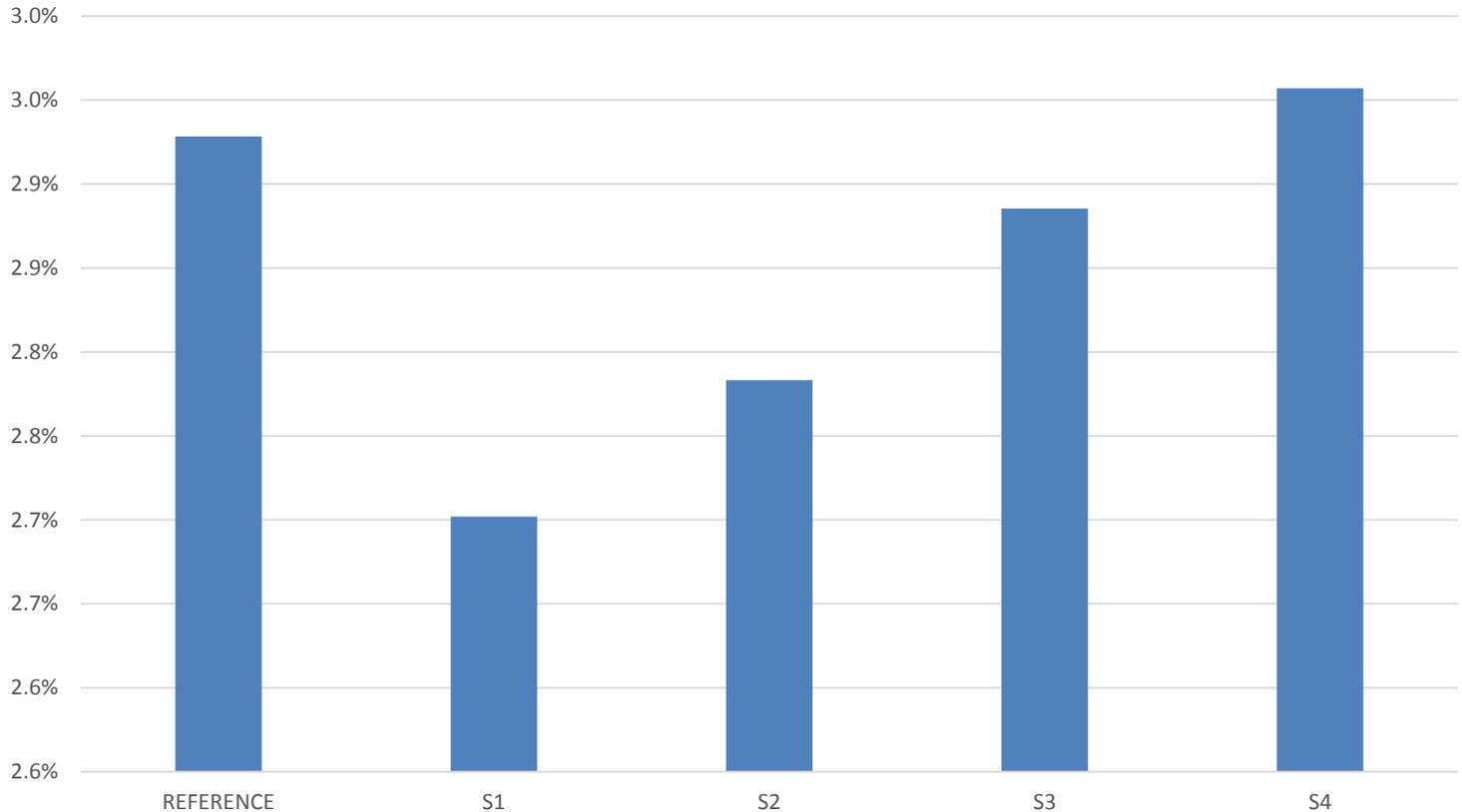
النتائج المعبر عنها في المتوسط السنوي للتغيير خلال الفترة 2025-2018

الاستثمار



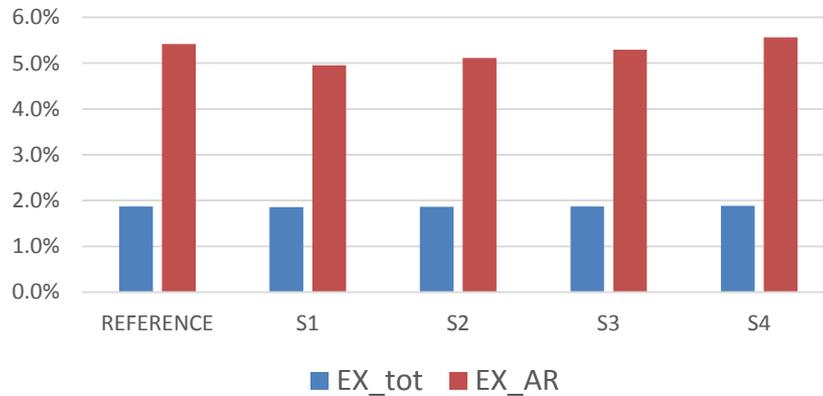
النتائج المعبر عنها في المتوسط السنوي للتغيير خلال الفترة 2025-2018

النتاج المحلي الاجمالي

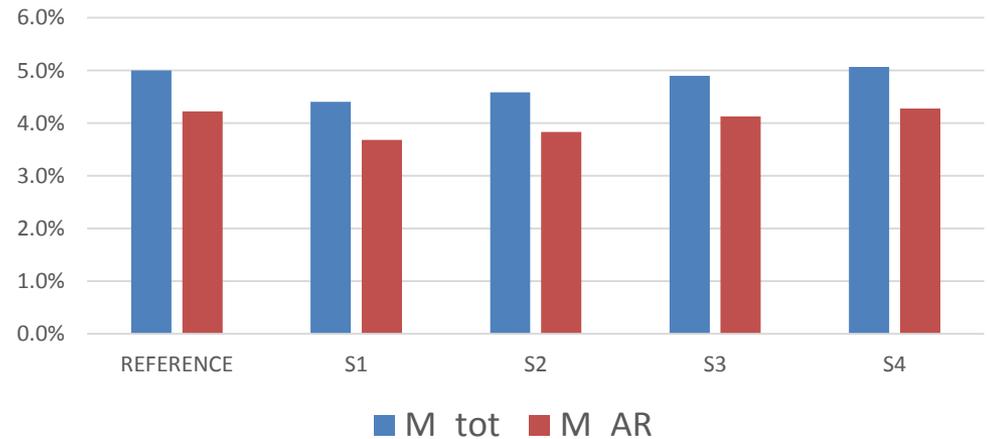


النتائج المعبر عنها في المتوسط السنوي للتغيير خلال الفترة 2025-2018

الصادرات



الواردات



ملخص النتائج و التوصيات

- تبرز النتائج بصفة عامة أن تأثير السيناريوهات المطروحة في هذا العمل والمتعلقة بمستويات التعرف الخارجية الموحدة أن التأثيرات المتوقعة على الناتج المحلي الإجمالي للبنان ضئيلة و تتراوح بين فقدان 0.25 نقطة مئوية سنويا في السيناريو الأول الى ارتفاع 0.005 نقطة مئوية في السيناريو الرابع في حالة اقضاء السلع الزراعية من هذه الاتفاقية. لكن الأثر يبقى هاما على المدى الطويل
- كما ستكون الآثار على الإيرادات الضريبية متفاوتة لكنها هامة في السيناريوين الأول والثاني نتيجة ارتفاع مستويات الحماية الجمركية وكذلك نتيجة لتطور المداخل المتأنية من الضرائب الأخرى على السلع خاصة الضريبة على القيمة المضافة.
- يبقى الأثر على الاستثمارات شبه منعدم لغياب أي سياسات تكامل في مجالات تجارة الخدمات وتسهيل تنقل رؤوس الأموال والعمالة والتي بدونها لا يمكن ترقب أي نتائج ملموسة على مستوى تنويع مصادر النمو في لبنان.

ملخص النتائج و التوصيات

- وقد بينت العديد من الدراسات أن تقييم اتفاقيات التجارة الحرة بين العديد من الدول العربية والاتحاد الأوروبي على سبيل المثال ضعف النتائج والتي كانت في العديد من الحالات سلبية لاقتصار هذه السياسات التجارية على السلع الصناعية والتي لا يمكن أن تكون محددًا أساسيًا للتنمية الاقتصادية بدون تدعيم الاستثمار.
- وتشير دراسة بصدد الأعداد من الإسكوا أن تحرير تجارة الخدمات تعتبر أهم وأبعج آلية لتدعيم تدفقات الاستثمار وبالتالي تطوير الصادرات وتدعيم الإيرادات الحكومية من الضرائب الأخرى على السلع (خاصة ضريبة القيمة المضافة) والضرائب على دخل الأفراد والمؤسسات.
- إذا اردنا تحقيق اتحاد جمركي عربي ناجح ومثمر يجب أن ينظر لبنان إلى جميع الشركاء التجاريين و الاتفاقات التجارية القائمة. ومن الناحية السياسية، لا ينبغي لأي عضو أن يكون سائدًا أو ضحية من حيث التجارة، ويجب أن يكون للمكسب المتبادل الأسبقية على أي شيء آخر.
- وتقوم الإسكوا حاليًا باستكمال الدراسة الخاصة بلبنان حول آثار سيناريوهات الاتحاد الجمركي وسيتم تزويدكم بها في القريب العاجل.

شكرا

Economic and Social Commission for Western Asia



UNITED NATIONS

الاسكوا

ESCWA